توسُّع المجمع القاهريّ

في قواعد النسب

د. زكي عثمان عبد المطلب

جامعة النيلين - الخرطوم

العـــــدد الثَّـــــامن
ذو القعـــدة ١٤٣٦هـــ
أغســـــطس ٢٠١٥م

مجلة مجمع اللّغة العربية
على الشبكة العالمية

السيرة العلمية:

د. زكي عثمان عبدالمطلب عمر

- ماجستير في اللغة العربية وآدابها من جامعة النيلين، عام ٢٠٠٠م . وعنوان الرسالة : " الفكر النحوي عند عباس حسن مع التطبيق على كتابه النحو الوافي".
- دكتوراة في فلسفة اللغة العربية (نحو وصرف) من جامعة النيلين ، عام ٢٠٠٥م ، وعنوان الرسالة: "القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية القاهري".
- يعمل حاليًا أستاذًا مشاركًا بقسم اللغة العربية بجامعة النيلين.

الخلاصة :

تتناول هذه الورقة بعضًا من القواعد الصرفية في باب النسب التي وقف عليها مجمع اللغة القاهري معيدًا فيها البحث والدراسة؛ ليخرج بقرارات تعدّل جانبًا من هذه القواعد. وتجنح هذه القرارات المجمعية - في مجملها- نحو التوسعة، والتيسير على المعاصرين في استخدامهم لمفردات النسب؛ وذلك بإباحة أحكام لم يذكرها قدماء الصرفيين.

وقد قدمت هذه الورقة الجهد المجمعي في دراسة قواعد النسب، والتوسع الذي قام به من خلال خمسة محاور: أولها - توسعته في قاعدة النسب إلى جمع التكسير وجمعي التصحيح، ثانيها –توسعته في قاعدة النسب إلى صيغتي (فَعيلة) و(فُعيلة)، ثالثها – توسعته في زيادة الواو قبل ياء النسب، رابعها – توسعته في زيادة الألف والنون قبل ياء النسب، ثم المحور الأخير في توسعته في قاعدة النسب إلى المركب المزجي.

Abstract:

This paper is involved with some of morphological rules that are in the section of relation which are also agreed upon by Cairo Language Committee referencing in both the research and study so that deductions are to be drawn that can adjust those rules. The summation in its conclusion is towards expansion and simplification upon nowadays people in their relative vocabularies

usage and can only happen through passing rules which are not mentioned by the classical morphological scholars before.

In this paper, I exerted concentrated efforts in studying relative rules and details that were deliberated through five sessions; firstly, its details about the relative rules of irregular plural and the two regular plurals, secondly, relative rules in the form of faiilah (فَعيلة) and fuailah (فُعيلة), thirdly, adding letter waa before relative yaa, fourthly, details in adding aleef and nuun before relative yaa, and the last dialogue was on rules of relation in relation to proper compound nouns.

مفهوم النسب في اللغة وفي الاصطلاح الصرفي :

النسب في اللغة: القرابات، وهو في الآباء خاصة، وكذلك يكون النسب إلى البلاد والصناعة [١]. والنسب في اصطلاح الصرفيين هو: إلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها في أواخر الأسماء؛ ليفيد بعد التصاق هذه الياء معنى النسبة [٢]، أي: أننا إذا قصدنا نسبة شيء إلى أب أو بلد أو قبيلة أو نحو ذلك، جعلنا حرف إعرابه ياء مشددة مكسورًا ما قبلها، كقولنا في النسبة إلى زيد: زَيْدِيّ [٣]. وكان النحاة المتقدمون - أمثال سيبويه والمبرد- يسمون هذا الباب: باب الإضافة [٤].

وقد تتبع علماء الصرف كلّ ما يتعلق بالظواهر التي تحدث للأسماء إثر زيادة هذه الياء وكسر ما قبلها، وخلصوا من هذا إلى الملاحظات التي سجلوها في تقعيدهم لأحكام هذا الباب، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- في كثير من الكلمات لا يحدث تغيّر في الكلمة بسبب ياء النسبة سوى انكسار آخرها، وذلك مثل النسبة إلى عرب: عربِيّ.

٢- هناك نوع من الكلمات يحدث فيه تغيّر في آخرها بالحذف، سواء أكان حذفًا لحرف واحد، مثل: حذفهم تاء التأنيث من الاسم المختوم بها: كقولهم في النسب إلى مكة: مكِّيٌّ، وكذلك حذف الألف المقصورة

(١) انظر: ابن منظور "لسان العرب " مادة (نسب) ٦/٤٤٠٥ .
(٢) انظر: الرضي" شرح شافية ابن الحاجب" ٢/٤ .
(٣) انظر: الأشموني ((شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)) ٣/٤٣٣.
(٤) انظر: سيبويه ((الكتاب))٣/٣٣٥والمبرد ((المقتضب)) ٣/١٣٣ وما بعدها.

الواقعة خامسًا فأكثر: كقولهم في النسب إلى مستشفى: مستشفِيٌّ، والأمر نفسه في ياء المنقوص: كقولهم في النسب إلى متسامِي: مُتَسامِيّ. كما يدخل في أمثلة الحذف لحرف واحد حذف الياء الثانية من الياء المشددة عندما تقع في وسط الكلمة: كقولهم في النسب إلى هيّن: هيْنيّ.

وقد يكون الحذف لحرفين: كحذف الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فأكثر، مثل النسبة إلى بحتريّ على: بحترِيّ، حيث حذفت الياء المشددة وجاءت مكانها ياء النسب، ومن الحذف لحرفين ما يحدث في صيغة ((فَعِيلَة)) مثل: حَنِيفَة حيث تحذف منها الياء والتاء ويكون النسب فيها على ((حَنَفِيٌّ)).

ويلاحظ فيما سبق أن التغير بالحذف هو أوضح تغيّر صرفيّ يحدث بسبب النسب، وأن هذا الحذف يطال حرفًا أو حرفين من أواخر الكلمة، أو حرفا من وسط الكلمة، وقد يطال الحذف حرفين أحدهما من وسط الكلمة والآخر خاتم لها ، ويلاحظ كذلك أن هذا الحذف خاص بثلاثة أحرف فقط، هي: تاء التأنيث ، والألف ، والياء .

٣- وقد يكون التغيّر بقلب الحروف، مثل ما يحدث للألف المقصورة والياء المنقوصة الواقعتين بعد حرفين، حيث يقال في النسبة إلى ربا: رَبَويٌّ، وفي شَجِيّ: شَجَويٌّ.

٤- وقد يكون التغيّر برد الحرف المحذوف، وينطبق هذا على ما حذفت لامه، سواء أعوض عنها بالتاء مثل: سنة التي يقال في النسبة إليها: سنويٌّ، أو عوض عنها بهمزة الوصل، مثل: ابن، وينسب إليها

على: بنويٌّ، كما ينطبق هذا على ما لم يعوض فيه عن لامه المحذوفة، مثل: يد إذ ينسب إليها على يَدَويّ.

٥- وقد يجتمع في الكلمة التغيّر بقلب حرف وحذف آخر: كالذي يحدث للياء المشددة الواقعة بعد حرفين، مثل النسب إلى نبيّ: نبويّ، فهنا حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية واوًا، ويحدث هذا التغير في أنواع أخرى، مثل قولهم في النسب إلى زكاة: زكويّ [(١)] .

٦- ومن أوجه التغيّر التي التفت إليها الصرفيون التحول الذي يحدث في بنية الكلمة بقلب الكسر فتحًا عند النسب: كالذي يحدث عندما ينسب إلى الاسم الثلاثي الذي على وزن (فَعِل)، مثل: مَلِك التي ينسب إليها على مَلَكِيّ، حيث قلبت كسرة العين فتحة، وللصرفيين تعليل سديد لهذا التغيّر يورده الرضي قائلا:" وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبينة على الخفة (أي: الثلاثية المجردة من الزوائد) على غاية من الثقل؛ بتتابع الأمثال: من الياء والكسرة " [(٢)] .

ويتبع لهذه التغيرات في بنية الكلمة أن يفتح ما كان مكسورًا في المنسوب إليه ، مثل: قاضِي التي نقول فيها: قاضَوِيّ، ومثل: قَبِيلة التي

(١) ينظر قواعد النسب مفصلة في ابن هشام ((أوضح المسالك)) ٤/٢٩٨- ٣٠٤، والرضي "شرح شافية ابن الحاجب " ٢/ ٤ ـ ٨٩ و السيوطي "الهمع" ٢/٩٢ وما بعدها.

(٢) الرضي ((شرح شافية ابن الحاجب)) ٢/ ١٨.

يقال فيها: قَبَلِيّ، ومثل: علِيّ التي يقال فيها: علَويّ، إذ أحدث النسب في الأبنية السابقة تغيّرًا بقلب كسرة العين فتحة.

٧- وبالإضافة إلى رصد الصرفيين لهذه التغيرات فإنهم أبانوا كيفية النسب إلى الأسماء المركبة، والمجموعة والمثناة، وهكذا شملت أحكام الصرفيين كل ما يتعلق بجزئيات مباحث النسب [١].

ورغم محاولتهم وضع أحكام النسب في قواعد قياسية منضبطة، إلا أنهم وجدوا الكثير من الألفاظ جاءت في لغة العرب مخالفة للقواعد والقوانين التي وضعوها؛ لذا ختم هذا الباب عندهم بالحديث عن هذه الألفاظ الخارجة عن القياس[٢]. ورأى بعض النحاة أن الألفاظ الشاذة على القياس في باب النسب كثيرة لا تحصى[٣].

ولم يأخذ هذا الخروج عن القياس نمطًا معينًا: فتارة يكون بمخالفة الضبط في الكلمة: كقولهم في النسب إلى أُمَيَّة: أمَوِيٌّ، وقد يكون الشذوذ بإضافة بعض الأحرف، مثل قولهم في النسب إلى روح: روحانيٌّ، وقد يكون الشذوذ بالنقص في حروف الكلمة، مثل قولهم في النسب إلى بادية: بدويٌّ[٤].

(١) انظر: الصبان ((حاشية الصبان)) ٣/٢٤٩ وما بعدها.

(٢) انظر: سيبويه ((الكتاب)) ٣/٣٣٥-٣٣٨ ، وقد نظم ابن مالك في هذه الشواذ عشرة أبيات في ((الكافية الشافية)) انظر: ٢/٣٠٥

(٣) انظر: السيوطي ((الهمع)) ٢/ ١٩٨

(٤) انظر: خالد الأزهري "شرح التصريح" ٢/٣٣٧.

ويلاحظ أن الكثير من النحاة يتصور أن (بدويّ) نسب إلى البادية، ومن هؤلاء ابن يعيش الذي يورد ما نصه:" فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية بدوِيّ ، والقياس باديّ أو بادويّ على حد قاض وقاضية، وغاز وغازية، كأنهم بنوا من لفظه اسمًا على فَعَل حملوه على ضده، وهو الحضر، فقالوا: بدويّ كما قالوا حضريّ"[(١)]. ومن هؤلاء النحاة أيضا ابن هشام الذي يقرر أن من شواذ باب النسب قولهم: بدويّ بحذف الألف[(٢)]. ومن الواضح أنه يعني حذف ألف كلمة (بادية)، ويشارك بعض أصحاب المعاجم هؤلاء النحاة في رأيهم، فالفيومي يقول :"والنسبة إلى البادية بدويّ على غير قياس"[(٣)].

بينما يرى بعض النحاة أن(بدَويّ) منسوبة إلى بدْو، وهي عندهم نسبة شاذة لتحريك حرف الدال الذي كان ساكنًا، ويعلل هذا الرضي قائلا: "والقياس إسكان العين لكونه منسوبا إلى البدو، وإنما فتح ليكون كالحضَري؛ لأنه قرينه"[(٤)].

ومع أن النحاة يصفون هذه الألفاظ الخارجة عن القياس بالألفاظ الشاذة عن القاعدة والتي تحفظ ولا يقاس عليها، إلا أنهم يسوِّغون هذا الخروج عن القاعدة باختيار اللغة لما يوافق ذوقها في سهولة النطق، ودقة التعبير عن المعنى المقصود وهذا ما نلمسه من نص المبرد الذي قال فيه:

(١) ابن يعيش "شرح المفصل" ١٠/٦ .
(٢) ابن هشام "أوضح المسالك" ٣٠٧/٤ .
(٣) الفيومي "المصباح المنير" مادة "بدا" ص٣٠ .
(٤) الرضي "شرح الشافية"٨٢/٢.

"واعلم أن أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مـرّة، وللاسـتثقال أخرى، وللعلاقة أخرى. والنسب إليها على القياس هو البـاب"[(١)]. وأكـد ابن يعيش هـذا الحـس الرفيـع للغـة في انحرافهـا عـن القاعـدة أحيانًـا، وحكمتها في ذلك، حيث عبّر عن هذا بقوله: "وهذا الشذوذ يجيء علـى ضروب منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخفّ، ومنها الفرق بـين شـيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه" [(٢)].

ويبدو أن هذا الاستنتاج حكم يمكن أن يُعوّل عليـه في تعليـل أسـباب الانحراف عن القياس التي حدثت في بعض شواذ النسب، فطلب الخفـة والفرار من الثقل سبب في قـولهم في النسـب– مثلًـا- إلى قبيلـة طـيّء: (طائيّ) والقياس طيْئيّ. فأصحاب اللغة حذفوا الياء الثانيـة، وقلبـوا اليـاء الأولى ألفًا عندما نسبوا إليها" [(٣)]، وبهذا التصرف حدث التخفيف اللفظي بناء على خفة الفتحة والألف موازنة بالكسرة والياء، دون أن يؤثر في فهم النسبة المقصودة.

وفرارهم من اللبس هـو السـبب في قـولهم – مـثلا - في النسـب إلى (دَهر): دُهْرِيّ بضم الدال والقيـاس بفتحهـا؛ وإنمـا فعلـوا ذلـك لإزالـة اللبس في النسب المقصود به من يُؤْمِن بالدهر، ولا يؤمن باليوم الآخـر؛

(١)المبرد "المقتضب" ٣/ ١٤٥.

(٢) ابن يعيش ((شرح المفصل)) ٦/ ١٠.

(٣) الفيروز آباديّ ((القاموس المحيط)) باب الهمزة فصل الطاء ١/ ٢٣ وانظر: ابن الناظم ((شرح الألفية)) ص ٧٩٩.

ليكون هو المراد بـ(دَهْريّ) بفتح الدال، وعند ضمها فالمقصود الرجل الكبير في السن [١].

ولعل كلمة (بدويّ) التي مرّ الحديث عنها نموذج واضح لما خرج عن القياس في النسب بسبب علاقة المشابهة؛ إذ يرى النحاة أن ما حدث لها في جرسها مبتغاه موافقة كلمة (حضريّ) كما وضح من أقوالهم التي عرضناها سابقًا.

الخروج عن قواعد النسب عند المحدثين :

لم ينحصر الخروج على قواعد النسب عند القدماء؛ حيث استعمل المحدثون الكثير من النسب المعدول عن القياس: كالنسبة إلى أخلاق على: أخلاقيّ، إذ لم يقولوا فيها خُلقيّ وفقا للقياس، ومثل: كلمة(طبيعة) التي نسبوا إليها فقالوا: طبيعيّ، والقياس طبعيّ.

ودخلت هذه الكلمات ونحوها دائرة النقاش عند اللغويين: فمنهم من كان يرى أنها خارجة على القياس فهي خطأ يجب تصحيحه، ومنهم من كان يتقبّلها ويرى أنه لا داعي للعدول عنها [٢].

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الاجتهاد اللغوي المواكب في مبحث النسب للنظر في هذه التغيرات التي يقوم بها المعاصرون في الكلمات

(١) خالد الأزهري ((شرح التصريح على التوضيح)) ٣٣٨/٢ .

(٢) انظر: الحريري ((درة الغواص في أوهام الخواص)) ص ٥٢، وعبد اللطيف أحمد الشويرف ((تصحيحات لغوية)) ص ٥٨٧.

المنسوبة، خاصة أن صيغة النسب لها أهمية كبيرة في تكوين المصطلحات العلمية الحديثة.

واتجه مجمع اللغة القاهريّ لمراجعة بعض قواعد النسب حيث أخذ المجمعيّون يقدمون الدراسات والبحوث المتوالية في مبحث النسب، ومن ثم كانت قراراته تصدر بالتعديل من تلك القواعد وفقًا لنتائج الدراسات المجمعيّة وتوصياتها، وفي بعض الأحيان كان المجمع يراجع قراراته السابقة؛ نظرًا لما يستجد له من خلال الدراسات اللاحقة، وهذا ما جعل البحث والنظر في قواعد النسب عند المجمع القاهري عملًا ممتدًّا في دوراته المتعاقبة. والملاحظة العامة في قرارات المجمع في قواعد النسب أنها سعت للتوسعة والإباحة، وذلك بتقبل الكثير من ألفاظ النسب التي يتداولها المعاصرون، مع خروجها عن نظام القاعدة الصرفية القياسية؛ وذلك لأن المجمع أعاد دراسة القاعدة نفسها، وهذا ما تتعرض له هذه الورقة من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول – توسع المجمع القاهريّ في قاعدة النسب إلى جمع التكسير والجمع الصحيح والمثنى:

القاعدة الصرفية المشهورة في النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته (أي: الذي لم يصر علمًا) أن ينسب إليه بعد إفراده، فيقال في النسب إلى بيوت: بيتيّ، ونص على هذه القاعدة سيبويه الذي قال: "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدًا، فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسّر عليه، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل :(قبليٌّ) و(قبليّة)

للمرأة، ومن ذلك أيضًا قولهم في أبناء فارس: بنويّ، وهو القياس على كلام العرب" [١].

ثم علل هذه القاعدة فقال: "إنه بهذا يفرق بين النسب إلى جمع التكسير على حاله والنسب إليه مسمى به" [٢].

أما إن زال جمع التكسير عن جمعيته بنقله إلى العلمية، فإنه ينسب إليه على لفظه: كـ(أنماريّ) نسبة إلى أنمار، وتنطبق هذه القاعدة أيضًا على الجمع الباقي على جمعيته إذا صار كالعلم، مثل: (أنصاريّ) نسبة إلى أنصار[٣].

وقد وقف المجمع القاهريّ في السنوات الأولى من نشأته عند هذه القاعدة معترضًا على التضييق الذي جاء فيها بمنع النسب إلى لفظ الجمع الباقي على جمعيته، وخلص المجمع من نتائج بحوثه ودراساته إلى قرار يعدّل في هذه القاعدة ويوسّع في أحكامها؛ حيث أباح في قراره أن ينسب إلى لفظ الجمع ولو كان باقيًا على جمعيته وكان نص قراره :

"يرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك" [٤].

واحتج المجمع القاهريّ لهذا القرار بالأمور الآتية :

(١) سيبويه ((الكتاب)) ٣٧٨/٣.
(٢) المصدر نفسه ٣٧٨/٣.
(٣) ابن الناظم ((شرح ألفية ابن مالك)) ص ٨٠٤.
(٤) مجمع اللغة العربية ((مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً)) ص ١٣٤.

الأمر الأول – أن المذهب الكوفي يجيز النسب إلى جمع التكسير دون إفراده.

الأمر الثاني - سماع ألفاظ من فصحاء العرب جاء فيها النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته.

الأمر الثالث – اجتناب اللبس والتمييز بين إرادة النسبة إلى الواحد، والنسبة إلى الجمع[١].

وقد أيّد عدد من الباحثين المعاصرين هذه التوسعة في القاعدة التي أخذ بها المجمع، ومن هؤلاء أحمد مختار عمر الذي علّق عليها قائلًا: "والأولى هنا اتباع المذهب الكوفي الذي يفتح باباً في النسب لا يضر بل ينفع"[٢]. ومنهم محمد خليفة التونسي الذي كتب مقالًا عنوانه: "الجمع: النسب إليه صحيح"، ورصد في هذا المقال من تراث العربية الكثير من النماذج التراثية التي وقعت النسبة فيها إلى الجمع، ودلّل من خلالها أن النسبة إلى الجمع كانت "واسعة النطاق"[٣].

ويبدو أن هذا القرار المجمعيّ لم يجاف الصواب خاصة في تجنب اللبس، حيث نُلْزَم بالنسبة إلى الجمع خوفًا من الخلط مع النسبة إلى مفرده، فنقول في عصرنا الحاليّ: لعبة دَولية، وقانون دَوليّ نسبة إلى

(١) انظر: مجمع اللغة العربية ((محاضر دورة الانعقاد الثانية)) ص ١٨٦ وما بعدها.
(٢) أحمد مختار عمر ((العربية الصحيحة))ص ٢٠١.
(٣) محمد خليفة التونسي ((أضواء على لغتنا السمحة)) ص ١٢٩-١٣١.

(دولة) لما يكون خاصًا بالدولة الواحدة، ونقول: لعبة دُوَلية، وقانون دُوَليّ نسبة إلى (دُول) لما تشترك فيه عدة دول .

ولعل فكرة الفرار من اللبس فكرة متأصلة عند علماء النحو والصرف، يأخذون بها متى ما استدعاها الحكم النحوي والصرفي، ففي مبحث التصغير– مثلًا – تنص القاعدة على أن تزاد تاء التأنيث في آخر الاسم الثلاثي المؤنث الخالي من التاء عند تصغيره، فيقال في تصغير هند: هُنَيدَة، وفي دار: دُوَيرَة، ولكن هذه التاء لا تزاد في مثل المؤنثات الثلاثية التالية: (شجر– بقر – خمس) فيقال في تصغيرها: شُجير – بُقير – خُميس، ولا يقال : شجيرة حتى لا تلتبس بتصغير المفرد (شجرة) وهكذا في الكلمات الباقية، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله :

واختمْ بتا التأنيث ما صغَّرت منْ مؤنث عار ثلاثي كسنْ

ما لم يكن بالتا يُرى ذا لبس كشجر، وبقر، وخمس

وفي ضوء قرار المجمع السابق في إجازة النسب إلى جمع التكسير دون إفراده تقبل مثل هذه النسب الشائعة عند المعاصرين: "قضية أخلاقيّة نسبة إلى أخلاق، والفيلم الوثائقيّ نسبة إلى وثائق، والنشاط الطلابيّ نسبة إلى طلاب، والتشريعات العماليّة نسبة إلى عُمّال، والألعاب الصبيانيّة نسبة إلى صبيان، والمؤتمر الشبابيّ نسبة إلى شباب، ونحو ذلك" [(١)].

(١) عبد اللطيف أحمد الشويرف ((تصحيحات لغوية))ص٤٦٧ .

أما الجمع السالم بنوعيه والمثنى فقاعدة الصرفيين أن ينسب إلى مفرداتها، قال السيوطي: تقول في النسب إلى: عبدان وعبدينِ وزيدان وزيدينِ واثنين ومسلمين ومسلمات: عبديّ، وزيديّ، واثنيّ، ومسلميّ، وعشريّ ؛ وتعليلهم لهذه القاعدة أنها تجنب الجمع بين علامتين إعرابيتين في الاسم الواحد، هما: الحرف والحركة [١].

ومن ثم تعرض الصرفيون القدماء للنسب للمثنى وجمع المذكر السالم إذا صارا مسمى بهما، وقالوا: إنها تخضع لقاعدة الحذف السابقة إذا كان المسمى به معربًا بالحروف، أما إن كان معربًا بالحركات وشبيهًا بلفظ (غسلين) أو(هارون) فهذه ينسب إليها على لفظها، فيقال في النسب إلى حمدان: حمدانيّ، وحمدون: حمدونيّ [٢].

أما جمع المؤنث السالم فقاعدته دائمًا: أن تحذف منه الألف والتاء؛ كي لا تجتمع فيه علامتا تأنيث، قال ابن عقيل: تقول فيمن اسمه هندات: هنديّ [٣].

وقد تعرض المجمع القاهري لدراسة قواعد النسب إلى المثنى، فأقر فيه تعديلًا محدودًا وحصره في مجال المصطلحات العلمية، مبيحًا أن ينسب إلى (الأذينان) على: " أذينانيّ؛ لأن النسبة للأذينين: الأيمن والأيسر معًا، فلابد من النسبة إلى المثنى حتى لا يلتبس بالمفرد" [٤].

(١) السيوطي ((الهمع)) ١٩٢/٢.
(٢) الصبان ((حاشية الصبان)) ٢٥٨/٤.
(٣) ابن عقيل ((شرح ابن عقيل)) ص ٦٦٠.
(٤) مجمع اللغة العربية ((في أصول اللغة)) ٨٥/٣.

وأجاز المجمع كذلك أن ينسب إلى لفظ الجمع المؤنث دون حذف الألف والتاء منه، وذلك إذا صار علمًا مثل:(سادات) فيقال في النسبة إليه: ساداتي، وينطبق هذا على ما يجري مجرى العلم من أسماء الأجناس والحِرَف والمصطلحات، مثل النسبة إلى(ساعات): ساعاتيّ، وقد استند المجمع القاهري في قراره على حجتين:

الأولى- الفرار من اللبس مع المفرد.

الثانية : ما قرره النحاة بشأن العَلَم: حين أبانوا أن العَلَمِيّة تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص، فتصبح حروف العَلَم ملازمة للكلمة، لا يصح أن يسقط أو يحذف واحد منها [(١)].

ثم عاد المجمع من جديد ينظر في النسبة إلى جمع التكسير، والمثنى، والجمع السالم بنوعيه، فأصدر قرارًا يجمع هذه الأنواع ويبيح فيها جميعًا النسبة إلى ألفاظها دون إفرادها، ونص قراره الجديد:

((يجوز النسب إلى المثنى، وجمع التكسير، والجمع السالم بنوعيه على ألفاظها تفاديًا للبس حتى لا يشبه النسب إلى المثنى أو الجمع النسب إلى المفرد)) [(٢)].

ويلاحظ أن التوسعة التي جاءت في هذا القرار خلت من التقيّد بالاصطلاح العلمي الذي كان في قراره السابق في النسبة للمثنى، وكذلك

(١) انظر: مجمع اللغة القاهريّ "مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما " ص ١٣٧.
(٢) انظر : مجمع اللغة القاهريّ " في أصول اللغة " ٦٣٣/٣ .

خلا هذا القرار من الإشارة إلى العَلَمية التي أشار إليها قراره السابق في النسبة إلى جمع المؤنث السالم، وهذا مما يدل على أن المجمع القاهري كان يعدِّل في قراراته وفق ما يستجد في نتائج بحوثه ودراساته؛ لتكون القرارات المجمعية في كل مرة أكثر توسعًا في الأحكام والقواعد بتخلصها من قيود وضوابط وردت في القرارات السابقة.

ومما يلفت النظر في لغة المعاصرين أنهم ينسبون إلى ألفاظ العقود وهي على صورة الياء والنون أيا كان وضعها الإعرابي، فيقولون مثلاً: رجل سبعينيّ وامرأة أربعينيّة، ولا ينسبون إليهما وهما بالواو والنون، فلا يقولون: رجل سبعونيّ ولا امرأة أربعونيّة، وكأنهم عاملوا ألفاظ العقود عند النسبة إليها معاملة (غسلين). ويمكن أن نتقبل هذا الاستعمال الذي يتداوله المحدثون في تعبيراتهم؛ لأن فيه خفة لفظية يأنسها الذوق اللغوي، كما أن فيه متابعة لأصل لغوي يمكن الأخذ به، وكأن المعاصرين كرهوا الجمع بين الواو التي هي علامة رفع وبين ياء النسبة التي تجري عليها الحركات الإعرابية، وهو ما نوّه له القدماء بقولهم: لا يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان أو خفضان [(١)].

المحور الثاني: توسع المجمع في قاعدة النسب إلى (فَعِيلة) و(فُعَيلة):

من أحكام النسب التي سجلها الصرفيون أن ياء (فَعِيلَة) تحذف عند النسبة إليها، قال ابن يعيش: ومن التغيير اللازم في النسب حذف الياء من فَعيلة، وذلك إذا نسبت إلى مثل: حنيفة وربيعة، فتقول: حَنَفِيّ، ورَبَعِيّ،

(١) المبرد " المقتضب" ٣/ ١٦٠.

أما ما جاء بإثبات الياء عند العرب مثل ما قالوه في: سَلِيمة سَلِيميّ، فهو قليل ولا يقاس عليه [١].

ونظم صاحب الألفية هذه القاعدة بقوله:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ الْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيلة حُتِمْ

وعلل الصرفيون لهذا الحذف بكون الياء في نفسها مستثقلة مع كونها زائدة، وقد حصلت في الكلمة أسباب أوجبت ثقلها في البنية؛ وهو أنه اجتمع فيها ياء فَعِيلة مع كسر ما قبل يائي النسبة، وكل ذلك من جنس واحد فاستثقل اجتماعهما، والنسب باب تغيير فحذفوا الياء تخفيفاً [٢].

وإذا كان القدماء قد أشاروا إلى ألفاظ شاذة جاء فيها إبقاء الياء عند النسب إليها وهي على صيغة (فَعِيلَة) و(فُعَيلَة) مثل: سَليقيّ، رُدَيْنِيّ، فإن اللغة المعاصرة استخدمت النسب بإبقاء الياء في مثل هذه الصيغ في كلمات كثيرة مثل: (طبيعيّ نسبة إلى طبيعية، وبديهيّ نسبة إلى بَدِيهَة، وضَريبيّ نسبة إلى ضريبة ، ووظيفيّ نسبة إلى وظيفة) .

واختلف اللغويون المعاصرون في الحكم بقبول مثل هذا النسب أو رفضه، ودخلت مناقشة هذه المسألة المجمع القاهري حيث قدمت فيها دراستان:

(١) ابن يعيش ((شرح المفصل)) ٥/١٤٦.

(٢) انظر: الرضي ((شرح الشافية))٢/٢٠.

الأولى – دراسة العضو المجمعي أنستاس الكرملي الذي تتبع كلام العرب الفصحاء، فوجد أن الأصل في النسب إلى (فَعيلة) و(فُعيلة) هو: (فَعيليّ) و(فُعيليّ) بإبقاء الياء فيهما؛ ودليله في هذا ما يزيد على مئة شاهد نسبت فيها العرب إلى الصيغتين بإبقاء الياء، وكذلك تبيّن له أن العرب لم يقولوا: (فَعَليّ) أو(فُعليّ) بحذف الياء إلا مع المشهور من النكرات والأعلام[١]، ودعّم هذا الاستنباط بما جاء عند ابن قتيبة الذي قال: "إذا نسبت إلى (فَعِيل) أو (فُعَيل) من أسماء القبائل والبلدان – وكان مشهوراً- ألغيت منه الياء، مثل: ربيعة، وبجيلة، وحنيفة، فتقول: رَبَعِيّ، وبَجلِيّ، وحنفيّ، وفي ثقيف: ثقفيّ، وعتيك: عتكيّ،وإن لم يكن الاسم مشهوراً - علمًا كان أم نكرة - لم تحذف الياء في فَعيل ولا فَعِيلة"[٢].

الدراسة الثانية : بحث عباس حسن ، الذي قال فيه: إن تعليلات الصرفيين لا تصلح أن تكون سنداً قويًا للقاعدة التي وصلوا إليها في النسب إلى (فَعِيلة) و(فُعَيلة) بحذف الياء؛ لأن الأصل في النسب هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة المنسوب إليها، وتكون مخالفة ذلك محصورة في الكلمة المشهورة عند النسب إليها إذ لا تكون هناك مظنة الضلال [٣].

(١) انظر : مجمع اللغة القاهريّ ((مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما))هامش ص ١٣٥. وانظر :عباس حسن "النحو الوافي" ٤/هامش ص٧٢٩.

(٢) ابن قتيبة ((أدب الكاتب)) ص ٢٢١.

(٣) عباس حسن بحث بعنوان ((النسب إلى فَعيلة وفُعيلة)) منشور في كتاب المجمع ((في أصول اللغة))٢/٨٧-٨٩.

وقد قبل المجمع ملاحظات هاتين الدراستين في القاعدة، وأصدر قراراً فيه توسعة للقاعدة المشهورة وذلك بإقراره لقياسية إبقاء الياء في صيغة (فَعيلة) و(فُعَيلَة) و(فَعِيل) في غير الأعلام المشهورة[(١)].

وقد سلك عدد من الباحثين المعاصرين مسلك المجمع في دعوتهم لتعديل القاعدة ومن هؤلاء محمود فهمي حجازي الذي قال: إن تعبير الصرفيين بشذوذ (فَعيليّ) فيه مبالغة، والمصطلحات الحديثة جعلت من الضروري الأخذ بقاعدة إبقاء هذه الياء، وذلك للتمييز الاصطلاحي بين المنسوب - على سبيل المثال - إلى كلمة طبيعة والمنسوب إلى كلمة طَبْع فلا يكون النسب إليهما معا بكلمة طَبعيّ[(٢)].

ويدرك المتأمل للنص السابق عدم الدقة في مثاله الذي ذكره في حديثه عن اللبس المحتمل في (طبعيّ) بجواز أن تكون نسبة إلى: طبيعة أو إلى طبْع؛ إذ إن المنسوب إلى الكلمة الأولى يكون مفتوح العين، بينما تسكن العين في المنسوب إلى الكلمة الثانية، فيفرق بينهما من خلال ضبط البنية، وهذا ما يحدث في الكثير من كلمات اللغة، بينما يصح رأيه بأمثلة أخرى تأتي الإشارة إليها.

ومن المؤيدين أيضًا لهذه التوسعة أحمد مختار عمر الذي رأى أنه لابد من الإقرار بإباحة إبقاء الياء منعًا للبس؛ لأن حذف الياء يحدث التباعد

(١) مجمع اللغة العربية ((مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً)) ص ١٣٥، ١٣٦.
(٢) محمود فهمي حجازي ((الأسس اللغوية لعلم المصطلح)) ص ٦٧.

بين لفظي المنسوب والمنسوب إليه، مما يوقع الخطأ في الفهم والضبط الصحيح للكلمة، وللتدليل لهذا ساق أمثلة متسائلاً فيها:

النسبة إلى جزيرة، وجزَر، هل تكون ((جَزَرِيّ)) إليهما معًا؟

والنسبة إلى حديقة، وحَدَقة العين، هل تكون ((حَدَقيّ)) إليهما معًا[١].

فإذا كان أمن اللبس أساسًا تعتمده اللغة في الكثير من مفرداتها وتراكيبها، فلا بد من مراعاته والاعتداد به في مسألة النسب؛ للتفريق بين الكلمات التي يقع بينها الخلط والتداخل، فيكون اتباع القاعدة القياسية - فيما أرى - بحذف الياء في المشهور من الكلمات، فكلمة (صحيفة) النسبة الصحيحة إليها (صحفيّ) ولكن النسبة الصحيحة -على سبيل المثال- إلى كلمة شَعِيْرة هي: شَعِيريّ؛ لأن شَعَرِيّ تلتبس مع النسبة إلى شَعَر، والقدماء أنفسهم عللوا إبقاء الياء في فعيليّ للتفريق في بعض الكلمات المسموعة من العرب كقولهم: عميريّ منسوبة إلى (عميرة كلب)، وكقولهم: سليميّ منسوبة إلى (سليمة الأزد)، إذ لم يتّبع فيهما القياس وهو: عمريّ وسلميّ؛ لتمييزهما عن المنسوب إلى عميرة غير المضافة إلى (كلب) و سليمة غير المضافة إلى (الأزد) [٢].

(١) أحمد مختار عمر ((العربية الصحيحة)) ص ١٢٩.
(٢) خالد الأزهريّ " شرح التصريح" ٢/ ٣٣١ .

المحور الثالث- توسع المجمع في إباحة زيادة الواو قبل ياء النسب :

يذكر علماء اللغة أن بعض الأسماء المعربة تنتهي بالياء، مثل: قاضي، أو بالألف مثل: هدى، ولا تنتهي عندهم الأسماء المعربة بالواو مطلقًا، ولكن قد نجد الأسماء مختومة بالواو في صور محدودة كالأسماء المنقولة من الأفعال، مثل: (يدعو) مسمى به شيء، والأسماء المبنية مثل: (هو)، والأسماء الأعجمية مثل: (طوكيو)، والأسماء الشبيهة بالصحيحة مثل: (دلو) [(١)].

ومع هذه الحقيقة اللغوية إلا أننا كثيرًا ما نجد في نهاية بعض الأسماء واوًا وبعدها ياء النسب المكسور ما قبلها، وسبب وجودها واحد مما يلي:

١- أن تكون هذه الواو منقلبة عن ألف المقصور، سواء أكانت ثالثة مثل: زكويّ في النسب إلى زكاة، أم رابعة كما في النسب إلى نمسا: نِمْسَوِيّ، وتجوز زيادة ألف قبل هذه الواو فيقال: نمساويّ.

٢- أن تكون منقلبة عن ياء المنقوص، سواء أكانت ثالثة مثل: شجِ شجويّ، أو رابعة مثل: قاضِ قاضَويّ.

٣- أن تكون الواو منقلبة عن همزة تأنيث: كصحراء صحراويّ، أو منقلبة عن همزة أصلها ياء مثل: بناء بناويّ، أو همزة أصلها واو مثل: كساء كساويّ.

(١) السيوطي ((الهمع)) ١/ ٥٤.

٤- أن تكون من أثر تغيير في اسم به ياء مشددة، سواء أكانت الياء المشددة بعد حرف واحد أو كانت بعد حرفين، فإن كانت بعد حرف واحد تُرَدُّ الياء الأولى إلى أصلها وتقلب الثانية واوًا مثل: حيويّ في النسبة إلى حيّ، أما إن كانت الياء المشددة بعد حرفين فالحكم أن تحذف الأولى وتقلب الثانية واوًا مثل : نبويّ في النسبة إلى نبيّ .

٥- أن تكون في نسبة إلى اسم ثلاثي محذوف اللام مثل النسبة إلى يد: يدويّ[(١)].

ويستخدم المعاصرون إدخالًا للواو قبل ياء النسب في كلمات لا تدخل في القياس المذكور سالفًا، مثل النسبة لكلمة (الوَحدة) على وحدويّ، والقياس وحدِيّ، وكلمة بِنْيَة ينسبون إليها على بِنْيَوِيّ، وقد تخفف إلى بِنَوِيّ والقياس بِنْيِيّ.

وفي قرارين منفصلين من قرارات المجمع سوّغ المجمعيون هذا الاستعمال، حيث سَوَّغُوا الإجازة في (وَحْدَوِيّ) بشيوع الاستعمال[(٢)]، وسَوَّغُوها في (بِنْيَوِيّ) بأنها منسوبة إلى بنيات جمعاً[(٣)].

و كذلك ينسب المعاصرون إلى جِهَة فيقولون: جِهَوِيّ، وظهور الواو غير صحيح في القياس؛ لأن الكلمة محذوفة الفاء صحيحة اللام فلا ترد

(١) انظر : الرضي ((شرح شافية ابن الحاجب)) ١٧/٢ وما بعدها .
(٢) انظر :مجمع اللغة القاهري ((في أصول اللغة))٩٧/٣
(٣)المصدر نفسه ٨٧/٣.

الفاء المحذوفة وفقا للقاعدة الصرفية، فعلى القياس ينسب إليها على (جهيّ) [١].

ولكن يمكن أن يصحح قولهم: (جِهَوِيّ) في ضوء قرار المجمع الذي ساوى بين المحذوف الفاء والمحذوف اللام، إذ قرر المجمع جواز رد فاء الكلمة المحذوفة وإن كان ردها ليس في موقعه في أول الكلمة، بل في آخر الكلمة ليكون قبل ياء النسب [٢].

وفيما بعد لاحظ المجمع تدفق كلمات كثيرة في اللغة المعاصرة جاءت فيها الواو قبل ياء النسب غير مطابقة للقياس، ومن أمثلة ذلك: (بيضة: بَيْضَاويّ، شرق: شَرْقَاوِيّ، أهل: أَهْلاويّ، حمزة: حَمْزَاوِيّ)[٣].

وتقبل المجمع هذا التعديل الذي فعله المتكلمون بزيادة هذه الواو حيث رأى المجمع أن قولهم: (نُخْبَوِيّ)، و(شَعْرَاوِيّ) يمكن أن يتسامح فيه، واحتج المجمع لهذا القرار بحجتين:

الأولى- أن إباحة هذه النسبة بزيادة الواو فيه تيسير على المتكلمين، كما أن فيه إثراء للغة.

(١) انظر: المبرد ((المقتضب)) ١٥٦/٣.

(٢) المجمع القاهري ((في أصول اللغة)) ٢٨١/٤.

(٣) انظر: عبد الرحمن السيد، بحث بعنوان ((زيادة الواو قبل النسب)) منشور في الكتاب المجمعي ((في أصول اللغة)) ٥٧٦/٤.

الثانية – الشيوع والكثرة للألفاظ يؤخذ بهما في باب النسب؛ لأن هذا الباب كثر فيه الخروج على القياس بالزيادة والنقص مع إغفال صيغة النسب القياسية أحيانًا، واستعمالها أحيانا [(١)].

ويبدو لي أن هذا القرار المختص بإباحة وجود الواو في الأسماء المنسوبة في غير المواضع التي تنص عليها القاعدة – قرار موفق وفيه توسعة مهمة لقواعد النسب المعروفة، كما أن هناك حججًا أخرى يمكن أن نضيفها في تدعيم صحة هذا القرار، نجملها فيما يلي :

١- أن اللغة بحسها المرهف تنفر من الثقل الصوتيّ وتتجنبه بإضافة هذه الواو؛ ليقع كسر ما قبل ياء النسب على هذه الواو، وتختار اللغة هذه الزيادة في بعض الكلمات: كالكلمات الثلاثية الأحرف، فكلمة(سُلطة) ينسب إليها بقولهم:(سُلْطَوِيّ)، وهذا ما تستسيغه الألسن؛ فلا يقولون: (سُلْطِيّ) لما فيها من ثقل صوتيّ. وتأتي زيادة الألف قبل هذه الواو في مواطنها حسب ذوق المتكلمين، إذ لا يقولون: (سُلْطَاوِيّ)، وكأنهم شعروا فيها بثقل صوتي، بينما يَقولون في النسب إلى جُدّة : (جُدَّاوِيّ) بزيادة الألف والواو.

٢- تحقق إضافة هذه الواو تمييزًا دلاليًا للمتكلمين في مقاصدهم المختلفة في الأسماء المنسوبة، ففي دولة السعودية – مثلا- يقولون: (شَرْقَاوِيّ) نسبة إلى المنطقة الشرقيّة وهي جزء من السعودية، ولو قيل: (شَرْقِيّ) لفُهم أنه منسوب إلى الشرق العربيّ

(١) انظر : مجمع اللغة القاهري ((في أصول اللغة)) ٥٤٣/٤.

الإسلاميّ، وفي السودان يقولون: (غَرْبَاوِيّ) بنسبته إلى الجزء الغربيّ من السودان، أما عندما يقولون: (غَرْبِيّ) فهم ينسبونه إلى البلاد الأجنبيّة الغربيّة .

٣- وجدت الواو منقلبة عن حرف آخر في بعض الكلمات الخارجة عن القياس: كقولهم: بَدَوِيّ نسبة إلى بادية (على الأشهر)، وشَتَوِيّ نسبة إلى شِتاء، وقَرَوِيّ نسبة إلى قَرْيَة [(١)].

٤- مواطن ظهور الواو قبل ياء النسب – كما ذكرناها – كثيرة، واللغة العربية بطبيعتها المرنة تتوسع في استعمال الصيغ بما يوافق جرسها المألوف للناطقين بها، فقد ألفوا أن يقولوا في المحذوف اللام، وفقًا للقاعدة والقياس: (يدويّ - دمويّ – سنويّ) فلا غرابة أن يقولوا ذلك في الثلاثيّ المحذوف الفاء، مثل نسبتهم إلى كلمة جهة على: جِهويّ، ومثل نسبتهم إلى عِدَة بقولهم: عِدَويّ، وإن كانت القاعدة الصرفية لا تنص على وجود هذه الواو. وعليه - ووفقا للقرار المجمعيّ السابق- نتقبل صورًا من النسب للمتحدثين في المجتمع السوداني (على سبيل المثال) لا تجيزها القاعدة الصرفيّة، مثل قولهم في نسبة الشخص إلى منطقة (الخندق): خَنْدَقَاوِيّ، والقياس خَنْدَقِيّ، ومثل نسبتهم إلى مدينة (كسلا) على

(١) انظر: ابن الناظم "شرح الألفية " ص٨٠٦ والسيوطي "الهمع" ١٩٨/٢.

كَسَلَاوِيّ، والقياس كسليّ [١]؛ لأن الألف إذا وقعت رابعة وكان الثاني متحركًا فحكمها الحذف وليس القلب واوًا، وقولهم في النسبة إلى مدينة (دنقلا): دُنْقُلاوِيّ ، وعلى القياس الصرفيّ دُنْقُلِيّ؛ لأن الألف إذا وقعت خامسة فما فوق فحكمها الحذف ولا مجال لقلبها واوًا[٢].

المحور الرابع – زيادة الألف والنون في النسب :

عدّ العلماء المتأخرون من النحاة زيادة الألف والنون في النسب من الشواذ الخارجة عن القياس، وجاء في هذا عند السيوطي: "كقولهم في العظيم الرقبة والجُمَّة[٣]، واللحية والشعر: رقبانيّ، وجمانيّ، ولحيانيّ، وشعرانيّ، فلا قياس عليه بحيث يقال في العظيم الرأس رأسانيّ..." [٤].

وكان النحاة الأوائل مثل سيبويه والمبرد ينظرون إلى هذه الزيادة في النسب بالقبول والرضا؛ وذلك لما فيها من إضافة في المعنى لا توجد في

(١) وهو المثال الذي ورد في الكتب التعليمية في بعض البلاد العربية لتوضيح القاعدة السابقة. انظر"النحو الواضح"(دولة مصر) المجلد الثاني ص٤٠٤. وانظر: كتاب " النحو والصرف" (دولة السعودية)ص ١٦٥، ١٦٤. وانظر: كتاب "قواعد اللغة العربية"(دولة قطر) ص١٧٢، ١٧٠. ولكن أهل مدينة (كسلا) وكل من في السودان لا يقولون في النسبة إليها(كسليّ) فعندهم النسبة إليها هي: (كسلاوي) ومن مزايا هذه النسبة أنها لا توهم بأنها نسبة إلى كلمة "كسل" .

(٢) انظر : الحملاويّ "شذا العرف " ص٩٧.

(٣) في "لسان العرب" الجُمَّة : مجتمع شعر الرأس . انظر مادة (جمم) ١/ ٧٦٧.

(٤) السيوطي ((الهمع)) ١/ ١٩٩.

النسبة بالياء وحدها، وهذا ما يستشف من نص المبرد الذي قال فيه: "هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب: وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية: لحياني... فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى، فإن نسبت رجلاً إلى جُمَّة قلت: جُمِّيّ)) [١].

وقدم العضو المجمعيّ رمسيس جرجس أكثر من مئة مثال جاءت بزيادة الألف والنون في النسبة [٢]، ومن ثم ظهرت دعوة من أحد أعضاء المجمع للقبول بقياسية هذه الزيادة والاعتداد بها في مجال المصطلحات التي تعبر عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه، ومن الأمثلة على ذلك: شخصانيّ وعقلانيّ [٣]. وقد وافق المجمع على هذا الاقتراح وأصدر قراراً نصه:

((يجوز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق (ity , ism) بمعنى النظرية أو الاتجاه ما لم يتنافى هذا الاستعمال مع الذوق العربي)) [٤].

(١) المبرد ((المقتضب))٣/ ١٤٤ .

(٢) مجلة المجمع ١١/ ١٨١-١٩٨.

(٣) انظر محمد حسن عبد العزيز، بحث بعنوان ((النسب بالألف والنون)) منشور في كتاب المجمع ((في أصول اللغة)) ٤/ ٤٥٠-٤٥٣.

(٤) انظر: مجمع اللغة العربية ((في أصول اللغة)) ٤/ ٣٩٤.

وفي ضوء الإباحة المجمعية نشعر بالاطمئنان للصحة اللغوية للكثير من الألفاظ التي شاعت في عصرنا، ومنها ما يعبر عن النزعة، مثل: (حقانيّ – شرانيّ – عقلانيّ- روحانيّ).

ومن توسعة المحدثين في دلالة هذه الزيادة أنهم يستعملونها في الحِرَف فيقولون: صيدلانيّ، حلوانيّ، فكهانيّ؛ كما أنهم يلجؤون إلى هذه الزيادة؛ ليميزوا بها بين معان تكون عند النسبة بالياء المشددة وحدها، ومعان أخرى تكون مقصودة عند زيادة الألف والنون قبل الياء المشددة، فثمة اختلاف كبير في المعنى بين قولهم: نفسيّ وقولهم: نفسانيّ، وكذلك بين قولهم: روحيّ، وقولهم: روحانيّ؛ فنفسيّ منسوب إلى النفس، ونفسانيّ منسوب إلى علم النفس، وروحيّ منسوب إلى الروح، أما روحانيّ فمنسوبة إلى علم الروح، وهذا ما دفع أحمد مختار عمر لأن يعلق فيقول: إن هناك تفرقة دقيقة بين المعانيّ في مثل هذه النِّسب ما أحرانا أن نلتزم بها [(١)].

وقد تكون هناك مزية أخرى في هذه الزيادة إذ إنها تجنب الثقل اللفظي وتوضّح المقصود من النسبة بشكل أبين مع بعض الكلمات، وندلل على هذا بقولنا في النسبة إلى مدينة أبوظبي: ظبْيانيّ، ولو عوّلنا على النسبة بزيادة الياء فقط دون أن تكون معها الألف والنون، لحدث ثقل على اللسان من هذه النسبة وهو ما تنفر منه اللغة، وسبب هذا الثقل توالي الأمثال وهي الياءات الثلاث؛ وإن كان العلماء القدماء يرون أنه في هذه

(١) أحمد مختار عمر ((العربية الصحيحة)) ص١٢٧.

الحالة قد خفّ الثقل؛ بسكون ما قبل الياء السابقة لياء النسب المشددة، وجاز عندهم في هذه الحالة توالي ثلاث ياءات ، فيقال في النسب إلى ظَبْي: ظَبْيِيّ [(١)]، ولكن اللغة الحديثة رأت فيه شيئًا من الثقل، فتخلصت منه بإضافة الألف والنون قبل ياء النسب وزال بهذا تمامًا توالي الأمثال وما يصحبه من ثقل في النطق.

المحور الخامس – توسعته في قاعدة النسب إلى المركب المزجي :

القاعدة الصرفية عند الجمهور في النسب إلى المركب المزجي أنه: يحذف عجز المركب المزجي وينسب إلى صدره فيقال في النسب إلى حضرموت وبعلبك: حضرميّ وبعليّ [(٢)]، على أن هناك رأيًا للعلماء يجيز النسبة إلى المركب المزجي بتمامه، فلا ينقص منه صدر ولا عجز فيقولون: (بعلبكيّ) نسبة إلى بعلبك[(٣)].

وظهرت في لغة المحدثين الكثير من المصطلحات التي نسب فيها إلى المركب المزجيّ بتمامه مثل قولهم: ((الوسائل السمع بصريّة)) و((اللغات الهندأوربيّة)) و((الفونيمات الفوق قطعيّة)) [(٤)].

ولشيوع هذا النسب في لغة المعاصرين اتخذ المجمع قرارًا في هذه المسألة مجيزًا ما يقوله المعاصرون؛ لأنه توسع في القاعدة، وذلك فيما ذهب إليه بقبول النسب إلى المركب المزجي بتمامه.

(١) انظر: الرضي "شرح الشافية" ٢/٢٣.
(٢) ابن مالك ((شرح الكافية)) ٢/٣١٢.
(٣) خالد الأزهري ((شرح التصريح)) ٢/٣٣٢.
(٤) مجمع اللغة العربية ((في أصول اللغة)) ٥/٨٩.

واستند المجمع في قراره إلى ما يلي من الحجج :

١- الفرار من اللبس الذي قد يحدث عند حذف عجز المركب المزجي.

٢- النحاة يرون أن المركب المزجي يُنزَّل منزلة المفرد.

٣- ورود النسب إلى المركب المزجي بتمامه في التراث العربي[(١)].

وفي ظني أن تجنب اللبس يفرض -أحيانا- أن يكون النسب إلى الاسم المركب المزجي بتمامه، فعلى سبيل المثال إذا نسبنا إلى مدينتي ((بور سودان)) [(٢)] و(بورسعيد) [(٣)] فلن يكون النسب إلى هذين المركبين بحذف عجزهما ولا صدرهما؛ ففي الحالتين يقع اللبس لا محالة، فينسب إليهما بتمامهما، فيقال: ((بور سعيديّ)) و((بور سودانيّ))، أما إن قلنا: ((بوريّ)) على اعتبار أن المركب المزجي ينسب إلى صدره، فسيقع اللبس بين المدينتين، وإذا قلنا: ((سعيديّ)) و((سوداني)) نسبة إلى العجز، فهذا سيوقع في لبس آخر، ويُفهم خلاف المقصود،

(١) محمد عبد العزيز عبد الدايم، بحث بعنوان ((النسب إلى المركب المزجي وتمامه))، منشور في كتاب المجمع ((في أصول اللغة)) ٤/٨٦-٩٠.

(٢) للمجمع القاهريّ دراستان عن المركب المزجي يفهم منهما أن المزج في هذا التركيب أصل واسع يدخل فيه أي ضم للكلمتين حتى يكونا كالكلمة الواحدة ، بغض النظر عما بينهما من علاقة إضافة مقلوبة أو معدولة. انظر : الكتاب المجمعي ((في أصول اللغة)) ١/٥٢-٦١

(٣) وقد أدرج عباس حسن هذه الكلمة ضمن أمثلته للتركيب المزجيّ كاتبًا إياها بهذه الصورة (بُرْسعيد) انظر "النحو الوافي"١/٣٠١

فالسوداني منسوب إلى دولة السودان والبور سودانيّ منسوب إلى مدينة بور سودان، وشتان ما بين المنسوبين.

ويلاحظ أن اللغة المعاصرة نسبت إلى بعض المركبات المزجية بحذف عجزها، كما تنص على ذلك القاعدة المشهورة في النسب إلى المركب المزجي، مثل قولهم عند النسبة إلى أفغانستان [(١)]: أفغانيّ، وكردستان: كرديّ، كما نسبت اللغة المعاصرة أحيانًا إلى المركبات بتمامها، كقولهم في النسبة إلى باكستان: باكستانيّ. ويستنتج من هذا أن في الأمر مرونة وسعة؛ لتختار اللغة ما يلائم ذوق متكلميها، ولاسيما أن الكثير من مثل هذه المركبات المزجية أعلام ليست عربية الأصل .

ثبوت أكثرية قواعد النسب :

رأينا فيما سبق مفردات عديدة خرجت عن نظام القياس في قواعد النسب منذ القدم، ورأينا كذلك توسع المجمع القاهريّ في عدد من قواعده، بإباحة بعض الأحكام فيها، ولكن معظم قواعد النسب تظل كما هي: ثابتة في أحكامها، مطردة في قياسها، وفقًا لما استنبطه القدماء من تتبعهم لكلام العرب. فقاعدة النسب الأساسية راسخة بناء على ما قرروه، وهي: إضافة الياء المشددة في آخر الأسماء مع كسر ما قبلها، ولم نر أداء للنسب في اللغة العربية- قديما وحديثًا - بصيغة أخرى سوى مجالات

(١) وقد مثل عباس حسن للمركب المزجي بأسماء البلاد التي تنتهي بـ(ستان) مثل طبرستان و شرح معنى (ستان) الفارسي بأنها بمعني : مكان . انظر : ((النحو الوافي)) ٣٠٢/١ .

محصورة جدًا، حددت عندهم بوضوح تام [١]، وكذلك بقيت الكثير من القواعد الفرعية للنسب – التي ذُكرت في مفتتح هذه الورقة- دون أن يمسها التغير في شيء يذكر، ومن ذلك قاعدة الحذف لتاء التأنيث مطلقًا عند النسب، وقاعدة الحذف للياء والألف متى ما وقعتا في الكلمة بعد أربعة أحرف فأكثر، وبناء على هذا الثبوت عندما يقول المعاصرون في نسبتهم للسعودية –مثلا- سعوديّ ، فهم بذلك يطبقون ثلاثة من قواعد النسب دون أدنى عناء: إضافة الياء المشددة المكسور ما قبلها في آخر الكلمة، وحذف الياء الواقعة حرفًا خامسًا، وحذف تاء التأنيث من آخر الاسم، وعندما ينسبون إلى تركيا –مثلا- فيقولون: تركيّ، فإنهم يطبقون أيضًا ثلاثة من قواعد النسب: إضافة الياء المشددة المكسور ما قبلها في آخر الكلمة، وحذف الألف الواقعة حرفًا خامسًا، ثم حذف الياء الواقعة حرفًا رابعًا .

فإذا كان التوسع الذي قرره المجمع القاهريّ في بعض قواعد النسب أمرًا مفيدًا- فيما أرى – لهذه القواعد، إلا أن أكثر قواعده لم تمسها قرارات المجمع على مختلف دوراته، إذ إنها قواعد متماسكة، ومستساغة لأبناء العربية قديمًا وحديثًا، فإضافة المجمع في هذه القواعد –كما وضح- ما هي إلا عمل جزئيّ في قواعد أكثرها راسخ وثابت.

(١) وهي الصيغ التي أشار إليها ابن مالك في قوله :
ومع فاعِل وفعّال فَعِل *** في نسب أغنى عن اليا فَقُبل

نتائج البحث والدراسة :

أولًا- صيغة النسب صيغة حيويّة يحتاج إليها أهل اللغة دوما ومع ذلك كثر فيها الخروج عن القواعد القياسية قديماً وحديثاً.

ثانيًا- أباح المجمع القاهريّ الكثير من ألفاظ النسب بما لم تكن تجزه القواعد الصرفية المشهورة وذلك بتوسعه في هذه القواعد من خلال قرارته العديدة في أحكام النسب .

ثالثًا- على الباحثين أن يدققوا في قرارات المجمع القاهري، فلا يخضعوا لها إلا بعد الاطمئنان لقوة أدلتها.

رابعًا- احتج المجمع في قراراته بالتوسعة في أحكام قواعد النسب بأدلة نقلية وعقلية منها:

أ- استقراء اللغة في عهد الفصاحة بالنظر في المعاجم.

ب- الاعتداد برأي مذهب من مذاهب القدماء والأخذ بقوله؛ لما فيه من تيسير على المتكلمين المعاصرين.

ج - الفرار من اللبس الذي يحدث أحيانا عند اتباع القاعدة المشهورة.

د- إضافة تعبيرات جديدة للغة تثيرها في مفرداتها ومصطلحاتها ولا تعارض أصولها العامة.

خامسًا- ترفع هذه القرارات المجمعيّة الحرج عن المحدثين في استعمالاتهم لصيغ النسب التي ربما لا تجد لها سندًا واضحًا في قواعد الصرفيين.

سادسًا- فتح باب التعديلات في القواعد الصرفيّة كقواعد النسب، لا يعني ضعف تلك القواعد وهشاشتها إذ إنها قواعد محكمة، ولكنها مرنة في الوقت نفسه، تقبل التعديل والإضافة .

سابعًا- لابد من البحث المستمر والتتبع الدائم للتغيرات في مجال صيغة النسب، وغير ذلك من المجالات اللغوية، وإقرار التوسع في القواعد، بما لا ينافى ذوق اللغة وأسسها الأصلية.

ثامنًا- يجب ألّا يتسرع الكُتّاب اللغويون في تخطئة استعمال النسب الذي يأتي به المتكلمون في اللغة المعاصرة مخالفًا للقواعد المشهورة، ما لم يثبت لهم أن هذا الاستعمال يخلو تمامًا من الأدلة التي تصوّبه، فلا يتسامحوا في رفضه في هذه الحالة .

تاسعًا - من الأفضل أن تواكب المؤلفات التعليميّة للناشئة وغيرهم التعديلات المجازة من المجمع القاهريّ وبقية المجامع المعترف بها في قواعد النسب؛ حتى تناسب هذه القواعد الواقع اللغوي الذي تعتريه بعض التغيرات التي لا تشكل انحرافًا كليًا عن أصل القاعدة؛ وبما يفتح ذهن الناشئة للنظر السليم إلى الواقع اللغوي ومسايرته للقواعد اللغوية الموضوعة من قبل العلماء.

عاشرًا- مع وجود عدد من الألفاظ الخارجة عن القياس في النسب ، ومع توسع المجمع القاهري في عدد من أحكام هذا الباب، إلا أن معظم قواعد النسب بقيت راسخة كما قررها الأقدمون، ومطبّقة بالشكل السليم -غالبًا- عند أبناء العربية قديمًا وحديثًا .

قائمة المصادر والمراجع :

١- ابن عقيل(بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، ت ٧٦٩هـ) :" شرح ألفية ابن مالك" ، تحقيق : محمد محيي الدين . القاهرة: دار التراث، ١٩٩٩م.

٢- ابن قتيبة: "أدب الكاتب" شرحه وكتب هوامشه: علي فاعور. بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠٣م.

٣- ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل ،ت٧١١هـ):" لسان العرب" ، تحقيق: عبدالله علي كبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف (د.ت).

٤- ابن الناظم (بدر الدين بن محمد بن مالك ، ت٦٨٦ه) : " شرح ألفية بن مالك " ، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد ، ط١، بيروت: دار الفكر ، ١٩٩٨م.

٥- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت٧٦١هـ) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا- بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٥هـ.

٦- ابن يعيش (موفق الدين بن يعيش بن علي ، ت٦٤٣هـ):" شرح المفصل". بيروت: عالم الكتب (د.ت).

٧- أحمد الحملاوي "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، وسعد حسن محمد .القاهرة : مكتبة الصفاء ،ط١ ،١٩٩٩م.

٨- أحمد مختار عمر "العربية الصحيحة". بيروت : عالم الكتب ،١٩٩٨م.

٩- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد) " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٨م.

١٠- حسن شاذلي فرهود وآخرون: "النحو والصرف" .كتاب مدرسي للصف الثالث الثانوي ،وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية،ط١، ١٩٧٧م.

١١- الحريري :"درة الغواص في أوهام الخواص" .بيروت: دار الجيل ،١٩٩٦م.

١٢- خالد الأزهري " شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك " . بيروت: دار الفكر (د.ت).

١٣- رشدي المصري ،محمد عبدالغفار حمزة، محمد رضوان: "قواعد اللغة العربية" . مراجعة: محمد فهمي

الشرقاوي .ج٦، قطر: وزارة التربية والتعليم /إدارة المناهج والكتب ، ط١٦، ١٩٨٥م.

١٤- الرضي(رضي الدين محمد بن الحسن ، ت ٦٨٦هـ): " شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ،(د.ت).

١٥- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): "الكتاب" .تحقيق : عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل ، ط١ ،(د.ت).

١٦- السيوطي (الحافظ جلال الدين ،ت ٩١١هـ) :" همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". بيروت : دار المعرفة (د.ت).

١٧- الصبان(محمد بن علي الصبان ، ت ١٢٠٦هـ) :" حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ، ج١. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٩٩٧م.

١٨- عبد اللطيف أحمد الشويرف :"تصحيحات لغوية" . ليبيا- طرابلس: الدار العربية للكتاب،١٩٩٧م.

١٩- علي الجارم، مصطفى أمين:" النحو الواضح" . المجلد الثاني، القاهرة: دار قباء الحديثة ،٢٠١٠م.

٢٠- المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ): "المقتضب" . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة: لجنة إحياء التراث ،١٩٩٤م.

٢١- محمد خليفة التونسي: "أضواء على لغتنا السمحة" الكتاب التاسع من سلسلة الكتاب العربي ، ١٩٨٥م.

٢٢- محمود فهمي حجازي" الأسس اللغوية لعلم المصطلح" القاهرة:مكتبة غريب(د.ت).

البحوث والدوريات :

١- عباس حسن "النسب إلى فَعِيلة وفُعَيلة" بحث منشور في كتاب المجمع القاهري في "أصول اللغة" ،ج٢ ، القاهرة : الهيئة العامة بشؤون المطابع الأميرية ،١٩٨٣م.

٢- عبد الرحمن السيد " زيادة الواو قبل ياء النسب" بحث منشور في كتاب المجمع القاهري في "أصول اللغة" ،ج٤ ، القاهرة : اللغة العربية، ٢٠٠٣م.

٣- محمد حسن عبد العزيز" النسب بالألف والنون" بحث منشور في كتاب المجمع القاهري في "أصول اللغة" ،ج٣ ،ج٤ ، القاهرة : اللغة العربية،٢٠٠٣م.

٤- مجمع اللغة العربية بالقاهرة "مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما من ١٩٣٤-١٩٨٤م" أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي. القاهرة : الهيئة العامة بشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٩ م.

٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة "محاضر دورة الانعقاد الثانية"

٦- مجلد مجمع اللغة العربية العدد الحادي عشر.